التقرير السنوي للمنتدى العربي للبيئة والتنمية 2023

البيئة العربية • 14

الوباء والحرب

أثر الوباء والحرب على البيئة العربية

المنتدى العربي للبيئة والتنمية
ARAB FORUM FOR
ENVIRONMENT AND DEVELOPMENT
AFED

تمهيد

أثر الوباء والحرب على البيئة العربية

التقرير السنوي الرابع عشر للمنتدى العربي للبيئة والتنمية (أفد) - 2023

الأمن الغذائي والطاقة وتمويل التنمية

يركّز التقرير الأخير للمنتدى العربي للبيئة والتنمية (أفد) على تأثير الحروب والأوبئة على البيئة في الدول العربية، وهو الرابع عشر في سلسلة «البيئة العربية» التي أطلقها «أفد» عام 2008. غنيٍ عن القول إن العالم واجه أزمات هائلة في السنوات الأخيرة، بدءاً من جائحة كوفيد-19 وصولاً إلى الحرب المستمرة في أوكرانيا. وقد أدّت الأزمات إلى اضطرابات هائلة في سلاسل التوريد ونقص الطاقة والغذاء وارتفاع الأسعار، مما أعاق أيضاً المبادرات والاستثمارات البيئية. ولم تَسلَم المنطقة العربية من آثار هذه الأزمات، إذ يتعامل الكثير منها في وقت واحد مع الصراعات الداخلية والانهيارات الاقتصادية غير المسبوقة.

ما هو تأثير حالات الطوارئ العالمية هذه على التحديات المتعلقة بالبيئة في البلدان العربية؟ وما الدروس التي يمكن تعلّمها لضمان مزيد من التأهب البيئي عند مواجهة الأزمات المستقبلية؟ تقرير «أفد» عن «تأثير الوباء والحرب على البيئة العربية» يحاول الإجابة عن هذين السؤالين.

يبحث التقرير العواقب البيئية الهائلة للأزمات الأخيرة على أهداف التنمية المستدامة وتحوّل الطاقة والأمن الغذائي والمياه والتمويل، بما في ذلك تمويل العمل المناخي. على مرّ السنين، تطرّق «أفد» في تقاريره إلى كل هذه المواضيع، بما في ذلك الصحة والبيئة في الدول العربية (2020)، تمويل التنمية المستدامة في الدول العربية (2018)، الأمن الغذائي (2014)، الطاقة المستدامة (2013)، الاقتصاد الأخضر (2011)، المياه (2010). ناقشت التقارير كيف كانت المنطقة متأخرة في جوانب معيّنة من حيث التقدم نحو التحوّل المستدام، لكنها سلّطت الضوء أيضاً على الإنجازات المهمة التي تم تحقيقها، على رغم مواجهة العديد من البلدان صعوبات الحرب والصراعات. الآن، وبعدما واجهت المنطقة الكوارث العالمية، مما عرّض بلدانها لتحديات غير مسبوقة، وجد «أفد» أنه من الضروري تقويم كيفية تأثُّر الدول العربية بها، واقتراح توصيات قائمة على الأدلّة من أجل الاستعداد للمستقبل. لقد كشفت الأزمات نقاط ضعف متأصلة في البلدان العربية كمجموعة، وعلى مستويات متفاوتة بين الدول المختلفة، تسببت بعواقب بيئية هائلة، ينبغي أن تكون بمثابة دعوة للتنبه وتحريك الإجراءات الجادة، ولاسيما في مجال الأمن الغذائي وتحوّل الطاقة والعمل المناخي.

تسببت التحديات السابقة في جعل الدول العربية في وضع غير مستقر للغاية عند مواجهة العواقب الإقليمية لوباء كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا. فقد كانت المنطقة، على سبيل المثال، تعاني بالفعل انعدام الأمن الغذائي نتيجة النمو السكّاني المتسارع والجفاف الناجم عن تغيُّر المناخ والصراعات الأهلية. وتفاقم ذلك بفعل افتقار المنطقة إلى الاكتفاء الذاتي الغذائي والاعتماد الكبير على الواردات. كذلك تعاني الدول العربية عجزاً تاريخياً كبيراً في المياه، مع معدلات طلب تتجاوز المعدلات الراهنة لتنمية الموارد المائية. حتى أن المياه تستخدم سلاحاً في بعض

الأماكن، ومنها فلسطين، مما يؤدي إلى استمرار الصراع وصعوبة الوصول المباشر إلى المياه الصالحة للشرب. وفي بلدان مثل سورية، قضت الصراعات والحروب الداخلية على سنوات من التقدم الذي أمكن إحرازه نحو القضاء على الفقر. وعلى المستوى الإقليمي، كان الإنفاق على الحماية الاجتماعية والصحة وأهداف التنمية المستدامة عموماً من الأدنى في العالم، مما يجعل السكّان العرب أقل استعداداً لمواجهة التحديات البيئية وتحقيق الأهداف المتفق عليها. غير أن معدلات الدخل الأعلى، بالتوازي مع تعزيز الحوكمة وتوجيه الاستثمارات نحو أولويات محددة، مكّن بعض الدول العربية من تحقيق تقدُّم ملموس في أهداف التنمية، بما فيها تسريع التحوُّل الطاقوي.

يُظهر هذا الواقع الوضع غير المستقر الذي كانت المنطقة تعيشه بالفعل من حيث التأهب البيئي، قبلَ أن يتصدّر الوباء العالمي والحرب في أوكرانيا عناوين الصحف العالمية، والتي تجاوزت آثارها كل الحدود. ومن الضروري معالجة الآثار الإقليمية للأزمات الأخيرة على البلدان الهشة بالفعل، كشرط مسبق للتصدي الفاعل للتنمية البيئية في البلدان العربية. وقد تسببت جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا بزيادة الفقر والجوع، وهي نتيجة مؤسفة للصراع، لكنها ليست جديدة في المنطقة. ذلك أن الجائحة والحرب أدتا إلى أزمة غذائية في منطقة كانت تتعامل بالفعل مع انعدام الأمن الغذائي. فقد كان من نتائج الاعتماد على الواردات الغذائية للمنتجات الحيوية، بما في ذلك الحبوب والزيوت النباتية، جعل البلدان هشّة في مثل هذه الحالات الطارئة التي أثّرت على التجارة العالمية. وفي بعض الحالات، أدى الاندفاع إلى إنتاج المزيد من الغذاء محلياً إلى زيادة الضغط على أنظمة الري غير الفعالة وغير المتطورة. وكان الوباء أيضاً تذكيراً صارخاً بأهمية المياه العذبة وخدمات الصرف الصحي، لكن بالنسبة إلى بعض البلدان العربية التي تعاني ندرة في المياه، كان من الصعب تحقيق هذه الضروريات.

أدّت الحرب في أوكرانيا إلى تعطيل سوق النفط والغاز العالمي بشدة، مما تسبب بارتفاع كبير في الأسعار. أما بالنسبة إلى البلدان العربية المصدّرة للنفط، فقد كان هذا مفيداً من حيث زيادة عائداتها. وفي حين أنه قد يكون من المغري النظر إلى زيادة الإيرادات النفطية كنتيجة إيجابية لهذه الأزمات والترحيب بها، إلا أنه لا يمكن التخطيط للمستقبل بناء على وضع عارض. فأزمة الطاقة التي تسببت بها الحرب الأوكرانية قد تسرِّع التحول العالمي الى الطاقات المتجددة المنتجة محلياً أكثر مما كان متوقعاً، لتقليل الاعتماد على مصادر خارجية. لهذا يوصي التقرير باستثمار الإيرادات الإضافية للتعجيل في التحوّل الإقليمي للطاقة، من خلال تعزيز الكفاءة، إلى جانب اعتماد مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة، والمساهمة في تقدُّم أهداف التنمية المستدامة الأخرى، مثل القضاء على الجوع والفقر. لا ينبغي أن تؤخذ هذه التوصية باستخفاف، نظراً إلى أن الأزمات الأخيرة أبعدت المنطقة بشكل عام عن الاستثمارات في اتجاه الاقتصاد الأخضر. فالمنطقة العربية تعاني بالفعل فجوة كبيرة في تمويل أهداف التنمية المستدامة، والتي قُدّرت بأكثر من 230 مليار دولار سنوياً، وتفاقمت بسبب الحروب ووباء كوفيد-19.

بصرف النظر عن وصف قاتم إلى حد ما للأثر المدمّر للحرب والأوبئة على البيئة العربية، يقدّم التقرير توصيات عملية لدفع المنطقة قُدماً، فتكون أكثر اخضراراً وأكثر استعداداً بيئياً للأزمات المستقبلية. كما يتعين على المنطقة أن تستثمر أكثر في الطاقة النظيفة والمتجددة، بما في ذلك الهيدروجين الأخضر. ومع التقدم السريع في التكنولوجيات المتعلّقة بمصادر الطاقة المتجددة، على البلدان العربية أن تزيل القيود التشغيلية لتتمكن من استخدام هذه التقنيات على أوسع نطاق. وثمة استثمار ضروري آخر، هو البحث والتطوير الزراعي، من أجل تحقيق قدر أكبر من الأمن الغذائي، ومزيد من الاكتفاء الذاتي، وزيادة الوصول إلى المياه النظيفة وخدمات الصرف

الصحي. وعلى كل الجبهات، من الطاقة إلى الغذاء إلى الماء، ينبغي أن يكون هناك مزيد من التعاون الإقليمي للحفاظ على الصحة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ولاسيما في أوقات االأزمات وعدم الاستقرار.

لقد كشفت الآثار المتعددة للحرب في أوكرانيا ووباء كورونا نقاط ضعف متأصلة في الدول العربية، كمجموعة، لاسيما في ما يتعلّق بالقدرة على الاستجابة للصدمات الصحية والغذائية والطاقوية. إن العواقب البيئية هائلة، خصوصاً في منطقة غالباً ما تتأثر بالحرب والصراعات، وهي أيضاً عرضة لتأثيرات تغيُّر المناخ. فلتكن الأزمات الأخيرة جرس إنذار يسلّط الضوء على الحاجة الملحّة للاستعداد لحالات الطوارئ، لأن عواقبها الواسعة النطاق ليست سوى جزء صغير من الآثار المتوقعة لتغيُّر المناخ حين يصل إلى نقطة اللارجوع. وفوائد التعاون الإقليمي، الذي يتيح لدول المنطقة النمو معاً، لا تقتصر على تعزيز فرص تحقيق أهداف التنمية والمناخ، بل تساهم أيضاً في تعزيز الاستقرار والأمن.

من المأمول أن يساعد هذا التقرير في إطلاق إجراءات جادة وسريعة، وتغييرات في السياسات، لاسيما في مجال الأمن الغذائي والتحوّل الطاقوي والتمويل، بحيث يمكن الدول العربية مواجهة الأزمات المستقبلية الحتمية، جماعياً وبقوة.

بيروت، حزيران (يونيو) 2023

نجيب صعب
الأمين العام
المنتدى العربي للبيئة والتنمية (أفد)

ملخص تنفيذي
أثر الوباء والحرب على البيئة العربية
التقرير السنوي الرابع عشر للمنتدى العربي للبيئة والتنمية (أفد) - 2023

طوال السنوات الأخيرة، أثّرت جائحة كوفيد-19، وكذلك الأزمة المستمرة في أوكرانيا، على بلدان العالم أجمع، وعلى كل المستويات تقريباً، بما في ذلك البيئة. ولم يكن ممكناً للدول العربية، إضافة إلى التعامل مع تأثير النزاعات والحروب الإقليمية السابقة والحالية، تفادي تداعيات هذه الأزمات العالمية على الأوضاع البيئية، كما التزام الجدول الزمني لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولاسيما في ما يتعلّق بالأمن الغذائي وتغيُّر المناخ. كما من المرجَّح أن يتحمل العالم والمنطقة العربية تبعات مزيد من الأوبئة والحروب ذات الأثر العالمي مستقبلاً.

لهذا السبب، خصص المنتدى العربي للبيئة والتنمية (أفد) تقريره السنوي الرابع عشر ضمن سلسلة «البيئة العربية» لدراسة «تأثير الأوبئة والحروب على البيئة في الدول العربية». ويركّز هذا التقرير على النتائج المستفادة من الأزمات الأخيرة من حيث تأثيرها على أهداف التنمية المستدامة والتحوّل في قطاع الطاقة والأمن الغذائي والمياه والتمويل. ويكشف التقرير أن الكوارث العالمية الناشئة عرّضت بلدان المنطقة لتحديات غير مسبوقة، لم يكن معظمها مستعداً لمواجهتها على النحو المناسب، ويقترح مسارات بديلة لتعزيز المرونة والقدرة على المواجهة.

I. أهداف التنمية المستدامة

قبل فترة طويلة من تفشي جائحة كوفيد-19 وأزمة أوكرانيا، كان التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، على مستوى المنطقة العربية والعالم، متأخراً. فقد صيغت أهداف التنمية المستدامة، التي تغطي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، في عام 2015، لتحقيقها بحلول 2030. وكانت للوباء والحرب المستمرة في أوكرانيا عواقب مدمّرة على مستوى العالم، جعلت تحقيق الأهداف تحدياً أكبر من ذي قبل. واستهدفت الأزمات الأشخاص الأفقر والأكثر ضعفاً، وأدّت إلى زيادة الفقر المدقع والجوع المزمن، كما أثارت أزمة غذاء وطاقة عالمية. وتسبب تقارب هذه الكوارث في نشوء تحديات غير مسبوقة على طريق تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لاسيما في البلدان العربية، التي كانت تواجه أصلاً تقصيراً في هذا المجال، زادته الكوارث والأحداث تفاقماً. مع ملاحظة أن بعض الدول العربية كانت قد نجحت في تحقيق تقدم ملموس نحو تحقيق أهداف التنمية، ليس فقط بسبب دخلها الأعلى، بل أيضاً بتوجيهها للموارد إلى استثمارات مجدية وفق سلسلة أولويات مدروسة، وتعزيز الحوكمة.

شهد معظم الدول العربية تراجعاً في التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية قبل سنوات من نشوب الأزَمات الحالية. وسورية هي مثال على ذلك، بخسارة عقد كامل من التقدم في القضاء على الفقر بين 1997 و2007، نتيجة للنزاعات والحروب. كما أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين يُلقي بظلاله السوداء على السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي ظل الكثير من النزاعات في مختلف البلدان العربية، من الواضح أن أي تطور يجب أن يُنظر إليه في ضوء هذه الحقائق

الإقليمية. ونظراً إلى هذا الوضع الإقليمي غير المستقر، يجب عدم الاستهانة بتأثير الصدمات العالمية والخارجية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المنطقة، ذلك أن الأزمات مثل الوباء وحرب أوكرانيا تشكّل صعوبة مضاعفة، إضافة إلى الصراعات الإقليمية الحالية.

كان لفيروس كورونا تأثير عميق على الدول العربية على مستويات مختلفة. في ذروة الوباء، كان الملايين من الناس أكثر عرضة للإصابة بالفيروس نتيجة نقص المرافق الأساسية لغسل اليدين، وخسارة الناس وظائفهم. وأصبح الأشخاص الضعفاء الذين يعتمدون على المساعدات الإنسانية غير قادرين على الحصول على الغذاء والمأوى والصرف الصحي. كما أدّى الوباء إلى تفاقم وضع الاقتصادات العربية، مع انخفاض حاد في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في معظم الدول وانتكاسات هائلة لقطاع السياحة. كل هذه العوامل أدّت إلى زيادة الفقر في معظم بلدان المنطقة، ماعدا النفطية منها. وفي بعض الدول العربية، مثل لبنان، ترافق الوباء مع أزمة مالية غير مسبوقة أدّت إلى ارتفاع معدلات البطالة وتضخم متصاعد وانهيار حاد في الخدمات الأساسية.

علاوة على الصراعات الإقليمية الحالية ووباء كوفيد ـ 19، كانت للحرب في أوكرانيا عواقب وخيمة على الدول العربية. ذلك أن العديد منها يعتمد إلى حدٍّ كبير على الإمدادات الغذائية، كالقمح والحبوب الأخرى، من روسيا وأوكرانيا. كان لبنان ومصر مستوردين رئيسيين، وتالياً كانا عرضة لنقص الغذاء نتيجة للحرب في أوكرانيا. ومن ناحية أخرى، انعكست أزمة الطاقة التي نتجت من الحرب بالفائدة على العديد من الدول العربية المصدّرة للنفط، إذ وفّرت لها الأسعار المرتفعة للنفط والغاز مزيداً من الإيرادات للحدّ من تأثير انخفاض الواردات الغذائية. وسوف يكون أمراً جيداً لهذه البلدان أن تستفيد من استخدام هذا الدخل الإضافي غير المتوقع لتعزيز الأمن الغذائي في المنطقة والمساهمة في تقدُّم أهداف التنمية المستدامة الأخرى، مثل القضاء على الجوع والفقر، فضلاً عن تعزيز الاستثمارات في الطاقة النظيفة والمتجددة، وهو ما فعله البعض بنجاح.

II. التحوّل الطاقوي

على الصعيد العالمي، نحن متأخرون عن الخطوات المتخذة لتنفيذ اتفاق باريس، وهو المعاهدة الدولية لتغيُّر المناخ التي تبنتها الدورة الحادية والعشرون لمؤتمر الأطراف الذي انعقد في باريس عام 2015. ويهدف جزء من الاتفاق إلى الحدّ سريعاً من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. لهذا، يعدّ تحوّل الطاقة من خلال مصادر نظيفة ومتجددة أمراً ضرورياً. لقد سلّطت جائحة كوفيد-19 والأزمة في أوكرانيا الضوء أكثر من أي وقت مضى على هشاشة الاعتماد الكبير على الوقود الأحفوري، خصوصاً من مصادر غير مستقرة، وأهمية أمن الطاقة. ويتعين على المنطقة العربية أن تأخذ هذه الأزمات على اعتبار أنها دافع إلى التغيير، لتكون عنصر استقرار في سوق الطاقة، خلال فترة التحوُّل وما بعدها. ومن خلال تعزيز علاقات التعاون بين الدول المجاورة، والاستثمار في كل أشكال الطاقة النظيفة والمتجددة وتطبيقاتها، بما في ذلك الهيدروجين الأخضر، وتحلية المياه القائمة على الطاقة المتجددة والمركَبات الكهربائية، يمكن المنطقة العربية أن تكون أقل تأثراً بالأزمات المستقبلية المشابهة. وقد أخذت دول عربية خطوات جدية في مجال الطاقة النظيفة والمتجددة، آخرها إعلان المملكة العربية السعودية عن خطط لبدء تصنيع السيارات الكهربائية محلياً، هدفها الوصول إلى 500 ألف وحدة بحلول سنة 2030. كما زادت الإمارات استثماراتها في مبادرات متعددة لتسريع التحوُّل الطاقوي.

طوال العقد الماضي، خطت الدول العربية بعض الخطوات نحو إنتاج الطاقة المتجددة. وتتمتع

المنطقة ببعض المزايا المهمة مقارنة بأجزاء أخرى من العالم. ذلك أن البلدان العربية تتلقى ما بين 22 و26 في المائة من الإشعاع الشمسي الإجمالي على الأرض، كما أن العديد من الدول تتمتع بموقع جيد للغاية لطاقة الرياح. ومع آفاق واعدة من حيث إنتاج الطاقة من مصادر نظيفة متوافرة محلياً وتخزينها، يسعى عدد من الدول العربية، بما في ذلك المملكة العربية السعودية ومصر والمغرب والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان، بجهد أيضاً نحو مشاريع الهيدروجين الأخضر، لاستخدامه في وسائل النقل وتشغيل المولدات حيث لا شمس ولا رياح، كحل أنظف وأرخص من البطاريات.

لقد أدّت الأزمات الأخيرة إلى ارتفاع عائدات الدول المنتجة للوقود الأحفوري في المنطقة العربية، وتالياً قد يكون من المُغري الاستمرار على هذا المنوال لأطول فترة، بما يرتبه من مخاطر على التخلف عن التحولات في أسواق الطاقة العالمية. لكن العديد من المبادرات المعلنة والمنفذة المتعلقة بالطاقة المتجددة يشير إلى أن التحوّل نحو الطاقة المستدامة سيستمر. كما يمكن استخدام عائدات الوقود الأحفوري المرتفعة لدعم مبادرات الطاقة المتجددة، وهذا ما تفعله دول عربية نفطية عدة. وتدرك بلدان المنطقة على نحو متزايد فائدة العمل معاً لإنشاء شبكات طاقة متجددة مترابطة تجعل هذا التحّول أكثر جدوى. حتى أن هناك خططاً قائمة بين الدول العربية والدول المجاورة – المغرب والمملكة المتحدة ومصر واليونان – للتصدير المتوقع للطاقة المتجددة إلى أوروبا. كذلك بات تصدير الهيدروجين المسال جزءاً أساسياً من الخطط المستقبلية للعديد من الدول المنتجة للنفط.

إن التكنولوجيا المتعلقة بمصادر الطاقة المتجددة تتطور بسرعة، ولكن من أجل الاستفادة من التطورات على نحو فعّال، على المنطقة العربية أن تتحرك نحو إزالة القيود التشغيلية. ومن هذا السماح للقطاع الخاص بالعمل ليس فقط في توليد للكهرباء ولكن أيضاً في كل مراحل التطوير والانشاء والتوزيع. وعلى رغم أن الهيدروجين الأخضر لا يزال في مراحله الأولى للإنتاج والتوزيع التجاريين، إلا أنه من المحتمل أن يوفر فرصة كبيرة للدول العربية لتبقى مصدراً رائداً وموثوقاً به للطاقة في العالم.

III. الأمن الغذائي

لا يزال الطريق طويلاً أمام المنطقة العربية لتحقيق هدف القضاء على الجوع بحلول سنة 2030، كما ينص على ذلك الهدف رقم 2 من أهداف التنمية المستدامة. ويعود ذلك إلى عوامل مختلفة، منها النمو السكّاني السريع وموارد المياه المحدودة وتدهور الأراضي والجفاف الناجم عن تغيُّر المناخ وارتفاع درجات الحرارة. لذلك فإن المنطقة معرضة لانعدام الأمن الغذائي، ما لم تبذل جهود متضافرة لتعزيزه من طريق أفضل الممارسات واعتماد العلم والتكنولوجيا المتقدمة. إضافة إلى ذلك، جعلت الحروب والصراعات الأهلية في العديد من الدول العربية المنطقة من الأكثر عجزاً في الغذاء. وإلى القضايا الإقليمية، تعرّض الأمن الغذائي أيضاً للتهديد نتيجة للأزمات الخارجية، بما في ذلك جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا. ولكن ينبغي التشديد على أن انعدام الأمن الغذائي ليس نتيجة للنزاعات فحسب، بل يمكن لفقر الامدادات الغذائية أيضاً أن يحضّ على الصراع، مما يؤدي إلى اضطرابات وثورات وأزمات الاقتصادية.

من القضايا الرئيسية في المنطقة أن البلدان العربية بعيدة جداً عن الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية، على الأقل في المستقبل القريب. وفي حين أن معدلات الاكتفاء الذاتي في المنطقة من الأسماك ومنتجات الألبان تزيد عن 80 في المائة، فإن هذا ليس هو الحال بالنسبة إلى الحبوب والزيوت النباتية والسُكّر، إذ تتجاوز الواردات 90 في المائة في معظم الحالات. فالمنطقة

تعتمد إلى كبير على الواردات الغذائية لهذه المنتجات الحيوية، مما يجعل الدول العربية عرضة لحالات الطوارئ التي تؤثر على التجارة العالمية وسوق الغذاء، كما حدث خلال جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا. فالتأثير الكبير على أسعار المواد الغذائية كان ملحوظاً في البلدان التي عانت انخفاضاً حاداً في قيمة عملتها، مثل لبنان وسورية واليمن ومصر، مما أدى إلى زيادة تكلفة سلة الغذاء الأساسية لديها بمعدل سنوي راوح بين 100 في المائة وأكثر من 400 في المائة.

ومع أن جميع الدول العربية تقريباً وضعت الزراعة والأمن الغذائي على رأس جدول أعمالها الوطني بعد أزمة الغذاء عام 2008، فإن معظمها استثمر أقل من 1 في المائة من الإنتاج الزراعي المحلي في البحوث الزراعية والتنمية. لذا على البلدان أن تذهب إلى أبعد من مجرد الاعتراف بوجود مشكلة بعد مواجهة آثار الأزمة، والعمل معاً لضمان قدر أكبر من المرونة عندما تؤثر الأزمات المستقبلية، التي لا مفر منها كما رأينا في السنوات الأخيرة، على السلسلة الغذائية العالمية.

لقد أظهر التاريخ الطويل من الأزمات الداخلية والخارجية التي تعانيها الدول العربية مدى تأثُّر الأمن الغذائي بمثل هذه الضربات. فقد أثّرت الأزمات الأخيرة على توافر الغذاء وإنتاجه نتيجة اضطرابات سلسلة التوريد؛ والحصول على الغذاء بفعل فقدان الوظائف والدخل وارتفاع أسعار المواد الغذائية؛ والاستقرار بسبب قيود التصدير وتقلّب الأسعار. تحتاج الدول العربية إلى الاستعداد على نحو أفضل لمواجهة مثل هذه الانتكاسات، نظراً إلى تقلّبات المنطقة، إلى جانب العولمة التي تعني أن للأزمات الخارجية آثاراً خطيرة غير مباشرة. ومع أن الدول العربية تتفاوت في قدراتها الاقتصادية ومواردها الزراعية وإمكانياتها للزراعة المستدامة، فعليها زيادة الاستثمار في الإنتاج المحلي للمحاصيل الغذائية، والاستفادة الكاملة من إمكانات التنمية الزراعية المستدامة لكل بلد، إلى جانب تعزيز التنسيق والتعاون الإقليميين. ومن التوصيات الرئيسية الأخرى زيادة الاستثمار في البحث والتطوير الزراعيين، لأن مجرد الاعتراف بمشكلة انعدام الأمن الغذائي في المنطقة لا يكفي.

IV. المياه

تعاني معظم الدول العربية عجزاً كبيراً في المياه، تعوّضه من طريق التنقيب عن موارد المياه الجوفية، والاعتماد على محطات تحلية باهظة الثمن، والتوسع في إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة. لا يعتبر تحسين الكفاءة لإنتاج «محصول أكثر لكل قطرة» أولوية في كثير من الحالات، فالنمو السكّاني والسياسات الزراعية الحالية تشكّل التحديات الأساسية لتنمية الموارد المائية في المنطقة، حيث تتجاوز معدلات الطلب على المياه معدلات تنمية الموارد المائية المتوقعة. لقد ساهمت أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة طوال السنوات الأخيرة، إلى جانب عواقب تغيُّر المناخ، في زيادة ندرة المياه وزيادة استهلاك الطاقة وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري المرتبطة بها، وتالياً تفاقم تدهور الأراضي والتصحُّر وتصاعد فواتير استيراد المياه والغذاء والطاقة. وجاءت جائحة كوفيد - 19 بمثابة جرس إنذار في ما يتعلّق بأهمية الوصول إلى المياه النظيفة والصرف الصحي والنظافة للجميع لحماية الصحة والرفاهية. لكن تحقيق هذه الضروريات كان صعباً للبلدان العربية التي تعاني ندرة المياه.

لم ينجُ أي بلد من جائحة كوفيد-19، وفي المنطقة العربية، كان معنى هذا أن ملايين الأشخاص لم يتمكنوا من التزام توصيات النظافة الأساسية. ولم يكن لدى العديد من المنازل إمدادات مياه مستمرة، أو إمكان الوصول إلى مرفق لغسل اليدين أو صابون. علاوة على ذلك، كان ما يقدّر بنحو

26 مليون لاجئ في دول المنطقة، خارجي وداخلي، أكثر عرضة للإصابة بـ كوفيد-19 نتيجة نقص خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة في المخيمات المكتظة والمساكن غير الرسمية. وبصرف النظر عن الوباء، أثّرت الأزمة الأوكرانية على إمدادات المياه في المنطقة العربية والوصول إليها، فكان لارتفاع أسعار الطاقة تأثير على توليد الكهرباء المستخدمة لتحلية المياه، وإعادة تدوير مياه الصرف الصحي، وإيصال المياه وضخها، الى جانب الري.

هكذا، أدّت الحرب في أوكرانيا والوباء إلى تعطيل أنظمة المياه في المنطقة. وبينما كان الوباء تذكيراً صارخاً بأهمية المياه العذبة وخدمات الصرف الصحي، كان العديد من البلدان العربية يعاني بالفعل تأثير النزاعات الإقليمية على موارده المائية على أساس يومي. فالفلسطينيون يعانون، على سبيل المثال، نقصاً شديداً في الوصول إلى موارد المياه الخاصة بهم، كما هو الحال في قطاع غزة، حيث تتمتع أسرة واحدة فقط من كل 10 أسر بإمكان الوصول المباشر إلى المياه الصالحة للشرب، ويواجه السكان تحدياً مزدوجاً يتمثل في الموارد المحدودة للمياه وجودتها. الماء، في هذه الحالة، ليس ضحية للنزاع فحسب، بل هو أيضاً سلاح يستخدم للتحريض عليه أو إدامته. ويمكن ملاحظة ذلك أيضاً في الصراع على مرتفعات الجولان الغنية بالمياه، والتي تحتلها إسرائيل، إذ تُحرم سورية الوصول إلى مواردها المائية الخاصة.

وإذ ينص الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة على ضرورة ضمان حصول الجميع على خدمات المياه والصرف الصحي، يتعين على الدول العربية إعطاء الأولوية للجهود لتحقيق ذلك من خلال الارتقاء بالبنية التحتية المتعلقة بالمياه، بما في ذلك خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الأساسية. كما ينبغي تحديث طرق الري وجعل المحاصيل الموفرة للمياه أكثر كفاءة وملاءمة. لقد كان الوباء والحرب الأخيران بمثابة تذكير مأساوي بأننا لم نكن مستعدين، مائياً، لمواجهة مثل هذه الكوارث، ولا يزال الكثير الذي يجب القيام به للارتقاء بجاهزية المياه في الدول العربية، بدءاً من تعزيز الكفاءة والتعاون الإقليمي.

V. التمويل الأخضر

من أجل تحقيق التنمية البيئية على نحو ملموس في المنطقة العربية، يجب إعطاء الأولوية للتمويل والاستثمارات الخضراء. لقد تطوَّر مفهوم الاقتصاد الأخضر سريعاً منذ قمة الأرض عام 1992، إلى ما نعرّفه حالياً باقتصاد منخفض الكربون، وفعّال من حيث استهلاك الموارد، وعادل اجتماعياً. فهو يهدف إلى الحد من المخاطر البيئية وتحسين رفاهية الإنسان. ولسوء الحظ أن الحروب الأخيرة ووباء كوفيد ـ 19 انعكست سلباً على التقدم نحو الاقتصاد الأخضر، ولاسيما نتيجة عدم كفاية التمويل المستهدف ونقص السياسات البيئية السليمة. حتى قبل الأزمات الأخيرة، كان إنفاق الدول العربية على الحماية الاجتماعية والصحة من أدنى المعدلات في العالم، مما جعل السكّان العرب أقل قدرة على الصمود أمام التحديات المناخية والبيئية الأخرى.

يتعامل الاقتصاد العالمي حالياً مع مستويات عالية من التضخم، وزيادة أسعار الغذاء والنفط، وتباطؤ النمو الاقتصادي وحجم التجارة، مما يفرض تحديات خاصة على البلدان النامية، بما في ذلك المنطقة العربية. لقد ساهمت الأزمات الأخيرة في ارتفاع معدلات التضخم، وتفاقم تقلّب سلسلة التوريد وانقطاعها، وارتفاع معدلات البطالة. وأخرجت الأزمات المنطقة عموماً عن مسار التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ الاستثمارات المخططة في الاقتصاد الأخضر. ومع ذلك، لا بد من إعادة التشديد على أن المنطقة العربية تعاني بالفعل فجوة كبيرة في تمويل أهداف التنمية المستدامة، والتي تفاقمت بفعل الحروب ووباء كوفيد ـ 19. لذلك، من الأهمية بمكان أن تبدأ البلدان التزام بالتدابير الكفيلة بتقريب المنطقة من الاقتصاد الأخضر، بما يمكّنها

من مواجهة الأزمات المستقبلية بطريقة أقوى.

مع وجود فجوة تمويلية تُقدّر بنحو 230 مليار دولار سنوياً لتمويل أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية، من الضروري ألا تقتصر الجهود على تعبئة الموارد اللازمة، بل ينبغي حشدها كاستثمارات خضراء ذات أهمية بالغة لتحقيق تنمية مستدامة. ولا ينبغي اعتبار هذه الاستثمارات الخضراء مبادرات منعزلة، بل يجب أن تكون جزءاً من خطة وطنية شاملة ومتكاملة. والشرط الأساسي لذلك هو الحكم الرشيد والنهج التشاركي الذي يضمن أن تعكس السياسات والخطط المعتمدة أولويات المجتمعات المحلية، ومشاركة مختلف أصحاب المصلحة. مفتاح الحكم الرشيد هو أيضاً اعتماد أنظمة شفافة وخاضعة للمساءلة وتمنع الفساد. وهذا مهم لأن الاستثمار في البيئة وتخضير الاقتصاد لن يكون ممكناً في الأنظمة السياسية والاقتصادية التي يسودها الفساد، كما هو الوضع حالياً في العديد من البلدان العربية.

إن التدهور البيئي، بما في ذلك تغيُّر المناخ، فضلاً عن التحديات الاقتصادية وانخفاض التدفقات المالية من المؤسسات الثنائية والمتعددة الأطراف والبلدان والمؤسسات المانحة، تتطلب استجابة دولية صارمة. ولكن هناك الكثير من العمل الذي يجب القيام به على المستوى الوطني كذلك، إذ يتعين على الدول العربية إعادة هيكلة تسعير الطاقة والدعم المالي لدفع الاستثمار الخاص نحو الطاقة النظيفة والاستهلاك الأكثر استدامة. إضافة إلى ذلك، لا بدّ من التركيز على نقل التكنولوجيا، خصوصاً إلى أقل البلدان نمواً، وتعزيز مكانة المنطقة في الوصول إلى التقنيات الجديدة وفرص التمويل وتكييفها. وبهذا المعنى، من الضروري تعزيز التعاون بين الدول العربية للحفاظ على صحتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ولاسيما في الأوقات التي تعاني خلالها عدم الاستقرار، إذ تحتاج إلى قدر أكبر من المناعة.

خاتمة

صحيح أن هذا التقرير يقدم صورة قاتمة إلى حد ما عن التأثير المدمّر للأوبئة والحروب. لكنه يقترح أيضاً توصيات حول سبل دفع المنطقة العربية قُدُماً، لتكون أكثر اخضراراً وأكثر استعداداً بيئياً للأزمات المستقبلية. يجب التعجيل في تحوّل الطاقة، مع التأكد من المشاركة في الفوائد. والاستثمار الآخر الضروري هو البحث والتطوير في مجال الزراعة والمياه، من أجل تحقيق قدر أكبر من الأمن الغذائي، ومزيد من الاكتفاء الذاتي، وزيادة الوصول إلى المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي. وعلى جميع الجبهات، من الطاقة إلى الغذاء إلى الماء، المطلوب مزيد من التعاون الإقليمي للحفاظ على الصحة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ولاسيما في الأوقات التي تتميز بعدم الاستقرار. وفي المحصلة، يجب أن تكون الأزمات الأخيرة بمثابة جرس إنذار للحاجة الملحّة إلى الاستعداد لحالات الطوارئ، ذلك أن عواقبها الحالية الواسعة النطاق ليست سوى جزء صغير من الآثار الحقيقية المتوقعة لتغيُّر المناخ.

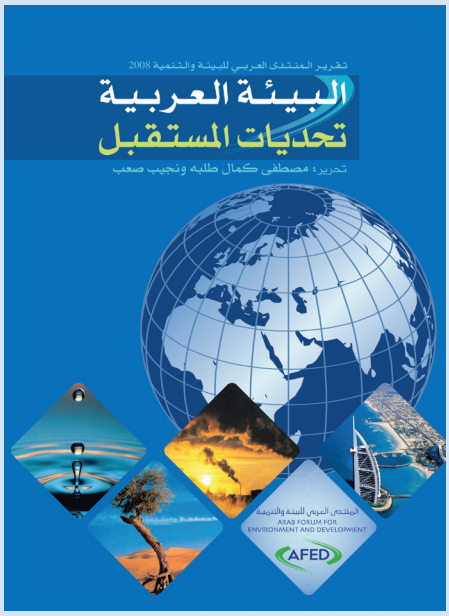
تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية 2008
البيئة العربية
تحديات المستقبل
تحرير: مصطفى كمال طلبه ونجيب صعب
المنتدى العربي للبيئة والتنمية
ARAB FORUM FOR ENVIRONMENT AND DEVELOPMENT
AFED

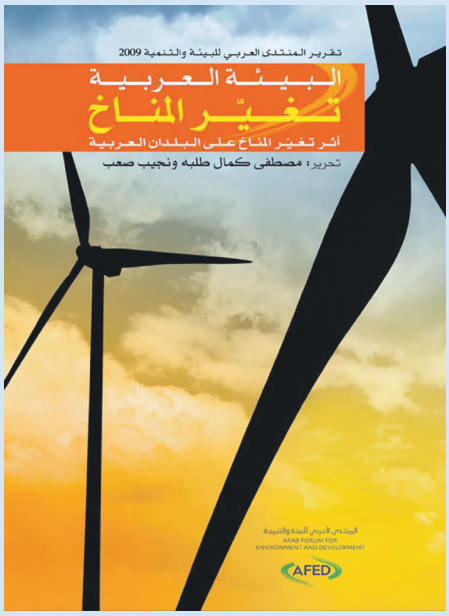
تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية 2009
البيئة العربية
تغيّر المناخ
أثر تغيّر المناخ على البلدان العربية
تحرير: مصطفى كمال طلبه ونجيب صعب
AFED

تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية 2010
البيئة العربية
المياه
إدارة مستدامة لمورد متناقص
تحرير: محمد العشري
نجيب صعب
بشار زيتون
AFED

تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية 2013
البيئة العربية 6
الطاقة المستدامة
التوقعات، التحديات، الخيارات
تحرير:
ابراهيم عبدالجليل
محمد العشري
نجيب صعب
AFED

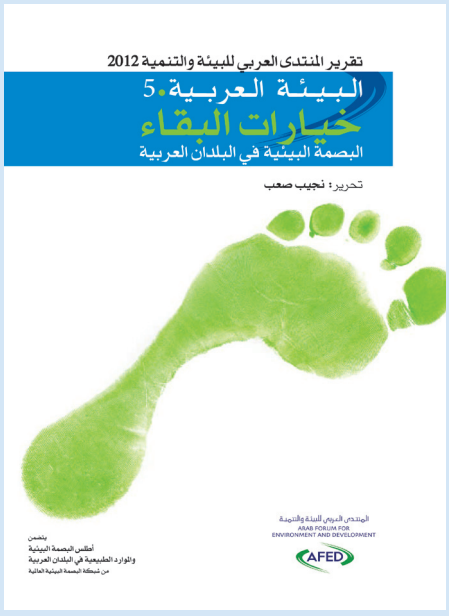
تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية 2012
البيئة العربية 5
خيارات البقاء
البصمة البيئية في البلدان العربية
تحرير: نجيب صعب
يتضمن
أطلس البصمة البيئية
والموارد الطبيعية في البلدان العربية
من شبكة البصمة البيئية العالمية
AFED

تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية 2011
البيئة العربية 4
الاقتصاد الأخضر
في عالم عربي متغير
تحرير: حسين اباظة
نجيب صعب
بشار زيتون
AFED

تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية 2016
البيئة العربية 9
التنمية المستدامة
في مناخ عربي متغيّر
كيف تحقق الدول العربية أهداف التنمية المستدامة بحلول سنة 2030
تحرير:
نجيب صعب
عبدالكريم صادق
AFED

تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية 2015
البيئة العربية 8
الاستهلاك المستدام
من أجل إدارة أفضل للموارد في البلدان العربية
تحرير:
ابراهيم عبدالجليل
نجيب صعب
AFED

تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية 2014
البيئة العربية 7
الأمن الغذائي
التحديات والتوقعات
تحرير:
عبدالكريم صادق
محمود الصلح
نجيب صعب
AFED